### مشاريع الطاقة على طاولة الحكومة

# عرنوس: الحفاظ على الموارد المتاحة وزيادة الإنتاج المحلي

| الوطن

ترأس رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس أمس اجتماع عمل ضم المعنيين بقطاعات الموارد المائية والكهرباء والمشتقات النفطية، وقد أكد الاستمرار ببذل كل الجهود والطاقات المتاحة للإسراع بإنجاز المشاريع قيد التنفيذ ووضعها بالخدمة وفق الجداول الزمنية المحددة وتذليل كل العقبات وإيجاد الحلول لها، كذلك التركيز على المشروعات الإستراتيجية التي تسهم بتقديم أفضل الخدمات للمواطنين وتخفف من معاناتهم.

وشدد المجتمعون على إعطاء الأولوية التامة للمشاريع ذات الأهمية التي تحقق انفراجات واضحة في مستوى الخدمات المقدمة، وتحتاج إلى تتبع بشكل يومي وتشمل مشاريع المياه وصيانة الشبكات والتقليل من الفاقد والحد من الهدر، وتأمين مصادر مياه لبعض التجمعات السكانية في عدد من المحافظات وزيادة رقعة الأراضي الزراعية المروية.

كما جرى التركيز على المتابعة الحثيثة للمشاريع الكهربائية التي تتضمن إعادة تأهيل محطة توليد حلب وإنجاز محطة توليد الرستن في اللاذقية بالتعاون والتنسيق مع شركاء التعاون الدولي، إضافة إلى المشاريع الكهروضوئية التي يتم تنفيذها حالياً، وإعطاء الأهمية للمشاريع الكهروريحية، بما يسهم بتحسين واقع قطاع الكهرباء وضمان حدوث انفراجات في هذا القطاع من خلال زيادة الطاقة المولدة وساعات التغذية.

الاجتماع ركز أيضاً على ضرورة زيادة عدد محطات الضخ والآبار الخاصة بمياه الشرب المزودة بالطاقات البديلة، والاستمرار بإعادة تأهيل الآبار المتضررة وفق أولويات المناطق الأكثر احتياجاً، كذلك التوسع بأعمال الحفر والاستكشاف عن الغاز والنفط لتشمل مناطق مأمولة جديدة وزيادة الكميات المنتجة من المشتقات النفطية وتأمين تواتر التوريدات.

عرنوس شدد خلال الاجتماع على المتابعة الحثيثة لمراحل المشاريع قيد التنفيذ وتذليل أي عقبات أمام وضعها بالخدمة، ووضع مؤشرات أداء ومضاعفة حجم الأعمال والحفاظ على الموارد المتاحة وزيادة الإنتاج المحلي وأتمتة عمل المستودعات، مشدداً في الوقت نفسه على دور معاوني الوزراء والمعنيين كافة بالوزارات في المتابعة الميدانية لجميع مواقع العمل والإنتاج على أرض الواقع بما يؤمن أفضل الخدمات في جميع القطاعات ومحاسبة المقصرين.

### قرار الاستبعاد من الدعم يرفع سعر ربطة الخبز في السوق السوداء إلى ٢٠٠٠ ليرة

# وزير التجارة الداخلية: توطين الخبز في دمشق لمن يريد وليس إلزامياً في المرحلة الأولى

**مجلس المحافظة يعترض على التوطين لعدم وجود عدد كافٍ من المعتمدين والسيارات المجهزة**

**هناك أشخاص لا يقيمون في المدينة ويحصلون على مخصصاتهم منها**

| محمد راكان مصطفى- محمود الصالح

يبدو أن قرار الاستبعاد من الدعم لشريحة من المواطنين والذي قامت به الحكومة مؤخراً ضمن مشروعها في إعادة هيكلة الدعم أرخى بظلاله على أسعار الاتجار بالمواد التموينية، ليرتفع سعر ربطة الخبز من ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ ليرة في الشوارع وأمام المخابز، ناهيك عن استغلال البعض من ضعاف النفوس للقرار واستمرار بيع المواد بالسعرين المدعوم والتكلفة في منفذ البيع ذاته لتحقيق أرباح إضافية، حيث علمت «الوطن» بقيام بعض المعتمدين بإيهام المستبعد من الدعم بقطع بطاقته على حين أنه يقوم ببيعه مخصصات بطاقات مدعومة يحصل عليها بطرقه الخاصة، محققاً بذلك مربحاً بقيمة ١١٠٠ ليرة إضافية.

وأظهرت الأرقام التي حصلت عليها «الوطن» أن أجمالي الربطات المبيعة عبر كامل منافذ البيع للمخابز العامة والمعتمدين في محافظة دمشق خلال يوم الأربعاء والذي يعتبر من أكثر الأيام توزيعاً للمادة لم يتجاوز الـ٧٠٠ ربطة فقط بسعر غير مدعوم.

وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمر سالم لم يستبعد إمكانية حصول مثل هذه المخالفات، شاكراً لـ«الوطن» تنبيهها لهذا الأمر، مؤكداً العمل على الآلية اللازمة للحد من هذا الموضوع، ومن ضمن الحلول اقتراحها بفصل منافذ البيع للمواد التي تباع بالسعر المدعوم عن منافذ البيع بسعر التكلفة.

سالم كشف لـ«الوطن» أن الوزارة باتت جاهزة للبدء بعملية توطين الخبز في محافظة دمشق، وأضاف: سيتم البدء بالعملية بهدوء بحيث لا يكون هناك أي ضغط على المواطنين، ويكون متاحاً لمن يرغب بالحصول على مخصصاته من منفذ معين التوطين، وأن يبقى متاحاً لمن لا يرغب في التوطين حالياً بالحصول على مخصصاته من أي منفذ يريد.

ولفت سالم إلى أنه عند تطبيق التوطين في المحافظات قوبل باعتراضات من المواطنين لأنه تم تحديد فترة محددة للتطبيق ما أربك الكثيرين لعدم اعتيادهم الموضوع.

وبيّن سالم أنه تم إرسال جميع المعلومات إلى وزارة الاتصالات لإنجاز التبويب ليكون التوطين متاحاً أمام جميع المواطنين عبر التطبيق وبشكل اختياري في الفترة الأولى، وبعد فترة يمكن أن يتم تحديد مهلة للتطبيق من قبل الجميع.

مصدر خاص في محافظة دمشق أوضح لـ«الوطن» أسباب عدم إمكانية تطبيق خطة توطين الخبز في المدينة وفق ما طرحه أعضاء مجلس المحافظة مؤخراً لعدم وجود عدد كاف من المعتمدين وفق اشتراطات الوزارة الواجبة التوافر في المعتمد.



ولفت إلى وجود أمر آخر يعوق التطبيق وهو أن الهدف المرجو من هذه العملية بإيصال الرغيف الجيد إلى المواطنين لن يتحقق لأن العملية تحتاج إلى ٥١٠ سيارات مجهزة برفوف، وبعدم السماح للمعتمد بالحصول على أكثر من ٢٠٠ ربطة وهذا يعني أننا نحتاج إلى ٢٥٥٠ معتمداً على أقل تقدير، موضحاً أنه حتى الآن لا يتوافر منهم أكثر من ٤٠٠ معتمد في كامل مدينة دمشق.

وأضاف: وكذلك الحال لا يمكن للسيارة أن تنقل أكثر من ٢٠٠ ربطة ووضع صناديق خاصة لنقل الخبز وهذا يحتاج إلى مئات الملايين، وهذا غير متوافر لدى أفران القطاع العام والخاص لأنها هي المعنية بتأمين الصناديق البلاستيكية.

المصدر أكد أن المشكلة هي في عدم توافر الأرقام المطلوبة لسكان دمشق لوضع خطة ناجحة لتوطين الرغيف، حيث إن عدد البطاقات الذكية الموزعة في مدينة دمشق بلغ ٥٠٠ ألف بطاقة، ولكن الأكيد أن هذا الرقم لا يعبر عن العدد الحقيقي لسكان دمشق ولا عن العدد الحقيقي لمن يحصل على مادة الخبز من المدينة، حيث إن هناك أشخاصاً لا يقيمون في المدينة وحصلوا على مخصصاتهم منها، وهناك مقيمون فيها وحصلوا على بطاقاتهم الذكية من محافظاتهم.

وبين أن العدد المسجل على السجلات المدنية في دمشق يفيد بوجود نحو مليوني شخص الكثير منهم خارج القطر.

وأضاف: أمام هذا الغياب لوجود أرقام دقيقة لا يمكن أن يتم وضع خطة للتوطين وتطبيقها، حيث يستطيع أي معتمد أن يجمع ما يشاء من البطاقات الذكية من محافظات أخرى أو من أشخاص لا يستخدمون الخبز العادي ويبيع ما يحصل عليه من كميات في السوق السوداء، وتكون قد خسرنا الرهان الأول بالقضاء على تجارة الخبز، والأهم من ذلك فإننا لا نكون قد حققنا أي وفر في الدقيق ولا المازوت، وهي من أهداف التوطين، وبالوقت نفسه لن يحصل المواطن على الرغيف الجيد لأن ضبط عملية استلام مخصصات كل معتمد وموعد توزيعها للناس لا يمكن أن تحقق نوعية جيدة في المادة.

وعن عدم تعاون المديرين المركزيين في الوزارة مع طلب المعلومات والرد على الشكاوى الواردة من الإعلام عن بعض الإشكاليات، وعد الوزير سالم بإصدار تعميم يؤكد فيه ضرورة التعاون مع وسائل الإعلام وتقديم المعلومات المطلوبة من قبلها، لبقى الانتظار هو الفصل حول تجاوبهم من عدمه، وخاصة أن عدداً من المديرين منذ تقلدهم منصبهم امتنعوا عن الرد على اتصالات الصحفيين أو إعطاء أي معلومات تخص عملهم على الرغم من تماس مهامهم بشكل مباشر مع المهم المعيشي للمواطنين.

### عكام: قرار إيداع مبالغ من عمليات بيع العقارات والمركبات في المصارف له طابع الإلزام وسيؤثر في النشاط الاقتصادي

# مدير مصرفي لـ«الوطن»: الهدف التوجه نحو تطبيقات الدفع الإلكتروني عبر زيادة فتح الحسابات

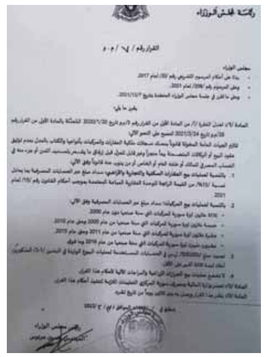

**• عربش: لحجب السيولة أطول فترة تحسباً من ضغط الطلب على الدولار**

**• يوسف: سيؤدي إلى الإحجام عن عمليات البيع في العقارات بشكل كبير**

| محمد راكان مصطفى- عبد الهادي شباط

أصدر رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس قراراً ألزم بموجبه الجهات العامة المخولة قانوناً بصك سجلات ملكية العقارات والمركبات بأنواعها والكتاب بالعدل بعدم توثيق عقود البيع أو الوكالات المتضمنة بيعاً منجزاً وغير قابل للعزل قبل إرفاق ما يشعر بتسديد الثمن أو جزء منه في الحساب المصرفي للمالك أو خلفه العام أو الخاص أو من ينوب عنه قانوناً.

وألزم القرار (الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه) من يقوم بعمليات بيع العقارات السكنية أو التجارية أو الأراضي سداد مبلغ عبر الحسابات المصرفية بما يعادل نسبة ١٥ بالمئة من القيمة الرائجة للوحدة العقارية المبيعة المعتمدة بموجب أحكام القانون رقم ١٥ لعام ٢٠٢١.

وفيما يخص عمليات بيع المركبات فيجب تسديد مبلغ يتراوح ما بين ٣ إلى ٢٠ مليوناً بموجب حوالة مصرفية وذلك حسب سنة صنع السيارة وفقاً لصورة الكتاب المرفق. وأما بالنسبة للسيارات فقد نص القرار على سداد ٣ ملايين عبر الحسابات المصرفية إذا كانت سنة صنعها قبل عام الـ٢٠٠٠، و٥ ملايين في حال كانت سنة الصنع بين عامي الـ٢٠٠٠ و٢٠١٠، أما في حال كانت سنة الصنع تتراوح بين عام ٢٠١١ و٢٠١٥ فيجب تسديد ١٠ ملايين ليرة سورية عبر الحسابات المصرفية التي صنعت في عام ٢٠١٦ وما فوق.

كما نص القرار على تجميد مبلغ ٥٠٠ ألف ليرة سورية في الحسابات المستخدمة لعمليات البيوع لمدة ثلاثة أشهر على الأقل، في حين استثنى القرار عمليات بيع الدراجات النارية والجرارات الزراعية، على أن تتولى وزارة المالية ومصرف سورية المركزي إصدار التعليمات التنفيذية لهذا القرار.

واعتبر مدير في القطاع المصرفي في تصريح لـ«الوطن» أن الهدف من القرار هو التوجه نحو تطبيقات الدفع الإلكتروني عبر زيادة فتح الحسابات وتنشيط الحسابات الخاملة وفي المحصلة دفع المزيد من التعاملات المالية لتكون عبر القنوات المصرفية وأن هناك تسهيلات تعمل عليها المصارف لتبسيط عملية فتح الحسابات وصولاً لفتح بعض الحسابات دون حضور صاحب العلاقة عبر تطبيق معين وهذا النوع من الحسابات المبسطة يخص التعاملات بالدفع الالكتروني.

وعن تقييد السحوبات بين أن سقف السحوبات اليومي هو حالياً مليونا ليرة وهو إجراء مرحلي وقد يتم تعديله بناء تقديرات الحالة العامة.

وفي تصريح لـ«الوطن» اعتبر عضو مجلس الشعب محمد خير العكام أن تعديلات القرار « الخاص بالبيوع العقارية والمركبات قد يكون صحيحاً فيما يتعلق بالمركبات لكنه كان مجحفاً في شق البيوع العقارية وخاصة أن معدل ١٥ بالمئة من قيمة المبيع قد تمثل مبلغاً كبيراً ونظراً لتقييد السحوبات حالياً بسقف مليوني ليرة يتعذر على صاحب المبيع التصرف أو سحب هذا المبلغ كاش وأن هناك إشكالات في القرار لبعض الحالات التي فيها ورثة.

ورأى أن هذا القرار غابت عنه الصفة العقدية (التعاقد) وأخذ طابع الإلزام وخاصة لجهة إلزام صاحب المبيع إيداع ٥٠٠ ألف ليرة وديعة لدى المصرف دون فوائد متوقعاً أن يؤثر القرار في حركة النشاط الاقتصادي.

بدوره قال الدكتور شفيق عربش في حديثه لـ«الوطن»: أعتقد أن السبب وراء القرار هو حجب السيولة أطول فترة ممكنة، تحسباً من أن يكون هناك ضغط بالطلب على الدولار، من الممكن أن الحكومة تعتقد أن هذا القرار سيؤدي إلى انخفاض سعر الصرف، وأضاف: ولكن للأسف كل إجراءات الحكومة المتعلقة بحجب السيولة فشلت بهذا الموضوع.

ورأى عربش أن هذا القرار سيؤثر في زيادة ركود سوق العقارات، وخاصة أنه يعتمد على الأرقام الرائجة للعقارات التي يمكن وصف تقديراتها بأنها كبيرة وغير منطقية، لافتاً إلى وجود منازل في دمشق مسعرة في المالية بالمليارات، وأضاف: إيقاف ١٥ بالمئة من مليار ونص مثلاً يعني يحجز ٢٢٥ مليوناً، وعلى اعتبار أنه لا يحق للمواطن أكثر من مليونين باليوم يعني يحتاج ستة أشهر حتى يسحبه ويؤكد أن الهدف تجميد للسيولة.

وبين عربش أن حجز المبلغ فترة طويلة يفقد المواطن جزءاً كبيراً من السيطرة على أمواله ولفترة، معتبراً أن هذا سيؤثر في إمكانية شرائه لمنزل بديل أن كان هذا الهدف وراء بيع منزله، وبالتالي ذلك سوف يزيد القرار من تجمد سوق العقارات، حيث إن كل شخص سيتقلي ببيته في ضوء الواقع الحالي، إلا من يملك سيولة إضافية تمكنه من تغطية النقص الحاصل بسبب المبلغ المحتجز.

وبالنسبة لتأثير السعر في السيارات رأى عربش أنها لن يكون لها تأثير كبير في سوق السيارات كما العقارات، مشيراً إلى أن السيارات غالية الثمن محصورة بفئة قليلة جداً لن تتأثر بحجز مثل هذه المبالغ.

وقال: الملفت للنظر أن القرار نص على السيارات من سنة صنع ٢٠١٦ فما فوق، والتي نجدها بكثرة في شوارع دمشق، رغم الإبقاء بإيقاف الحكومة استيراد السيارات، وأضاف: رأيت سيارة معروضة في منطقة المزرعة نوع روز رايز بيضاء وأخرى سوداء بسعر ٦ مليارات ليرة للواحدة، هل من الممكن أن تكون قد دخلت البلاد من خرم إبرة.

وختم عربش قائلاً: بالنسبة لارتفاع أسعار العقارات والسلع الاستهلاكية بشكل عام أرى أن الحكومة تسهم بكل قراراتها بدفع الأسعار إلى الارتفاع وإلى ارتفاع مستوى التضخم، والتي لا يفهم الأسس التي تستند فيها على اتخاذها.

بدوره وصف الدكتور عمار يوسف القرار بأنه غير صائب وغير منطقي. واعتبره قراراً تعسفياً من الحكومة.

وهو خطوة لسحب السيولة من المواطنين للحفاظ على سعر صرف الدولار ثابت، وإجراء من المركزي وهو إجراء غير صائب، وقال: السحب من المصارف يتم بسقف مليوني ليرة يومياً، ولخمسة أيام عمل، فإن كان سعر البيت مليار ليرة، على البائع وضع ١٥٠ مليون ليرة، ما يعني أنه يحتاج إلى ١٥ أسبوعاً حتى يتمكن من سحب المبلغ، متسائلاً عن المنطق وراء هذا الموضوع.

وأشار إلى أن تجفيف السيولة سوف يؤدي إلى توقف حركة السيولة في البلد، ما يؤدي إلى انهيار القدرة الشرائية لليرة السورية بشكل أكبر، وفي ضوء هذا القرار سيلجأ المواطن إلى الاتجاه للقضاء بالحصول على قرارات قضائية بعمليات البيع، ما يعني إغراق المحاكم بآلاف القضايا غير المجدية.

ومحاكاة الواقع في دول أوروبا عبر استخدام النقد الالكتروني، يجب الأخذ بعين الاعتبار بأن التعامل عن طريق المصرف يحتاج إلى المحافظة على القدرة الشرائية للعملة الوطنية.

ورأى أن القرار سيؤدي إلى الإحجام عن عمليات البيع في العقارات بشكل كبير، وكما أنه سيؤدي إلى تجفيف السيولة في السوق وسيستمر الانهيار بالقدرة الشرائية للمواطن وسيزيد التضخم، معتبراً أن هذا إجراء غير سوي وغير سليم.

بينما كانت التعليمات التي أقرتها لجنة إدارة مصرف سورية المركزي في وقت سابق بخصوص تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم (٥/م. و) تاريخ ٢٠٢٠/١/٢٠ وتعديلاته بالقرار (٢٨/م. و) تاريخ ٢٠٢١/٣/٢٤ المتعلقين بالبيوع العقارية والمركبات.

حيث اشتملت التعليمات أن تلتزم المصارف العاملة في إطار تنفيذ القرار (٥/م. و) لعام ٢٠٢٠ والقرار ٢٨/م. ولعام ٢٠٢١ باستلام الطلب المقدم من المشتري (أو من ينوب عنه قانوناً) للتحويل من حسابه إلى حساب البائع أو خلفه العام أو الخاص أو من ينوب عنه قانوناً.

وكان أوضح معاون مدير عام المصرف العقاري أكرم درويش لـ«الوطن» أنه يتم تقديم كل التسهيلات لفتح الحسابات لدى فروع المصرف وهناك توجيهات وتعاميم ومتابعة دائمة في ذلك وأن المصرف يعمل على فتح الحسابات للبيوع العقارية والمركبات ولديه البنية التحتية والتقنية التي تسمح له بذلك رغم أن فتح هذه الحسابات حمل المصرف وفروعه عبئاً كبيراً خلال الفترة الماضية بسبب حالة التركز الشديدة في فتح هذه الحسابات على فروع العقاري مقارنة مع بقية المصارف الأخرى وأنه يمكن للمواطن بعد فتح الحساب وتجميد ٥٠٠ ألف ليرة يمكنه سحب بقية المبلغ في اليوم الثاني من فتح الحساب ريثما تتم عملية تثبيت الحوالة يومياً وتنزيل الحسابات وفق سقف السحب المسموح به في حين في حال رغبته عدم سحب المبلغ كاش وتحويله لحساب شخص آخر يمكن تنفيذ العملية مباشرة.

### الموز اللبناني «يضارب» على الحمضيات.. خبير زراعي: لماذا يتزامن السماح باستيراد الموز مع موسم الحمضيات السورية

# رئيس اتحاد الفلاحين: لا علاقة بينهما وإنتاج الموز في سورية نادر جداً

| الوطن

سجل العديد من الأسواق السورية انخفاضاً نسبياً في سعر الموز اللبناني، مختلف بين منطقة وأخرى، وذلك بعد الموافقة على مضاعفة إجازات الاستيراد من لبنان، وخفض السعر الاسترشادي لكل شحنة من ٨٥٠ إلى ٥٠٠ دولار، حيث تراجعت الأسعار من ٤-٥ آلاف ليرة للكيلو إلى ٢٥٠٠ ليرة تقريباً، لتصبح قريبة من أسعار العديد من الخضر والفواكه المحلية بعد الارتفاع الكبير الذي سجلته في الآونة الأخيرة.

وتستمر فترة السماح باستيراد الموز حتى شهر نيسان، وذلك بعد أن بدأت شهر أيلول الماضي، إثر ارتفاع كبير في الأسعار وصل إلى ٢٠ ألف ليرة للكيلو، بينما أبلغ وزير الزراعة حسان قطنا نظيره اللبناني مؤخراً بالموافقة على استيراد ٥٠ ألف طن من الموز اللبناني، ودراسة رفع كمية استيراد الموز من ٢٥٠ طن إلى ٥٠٠ طن لكل مستورد.

الخبير الزراعي عبد الرحمن قرنفلة استنكر التزامن الدائم بقرارات استيراد الموز مع موسم الحمضيات، مما يحول ذوق المستهلك من الحمضيات للموز بدلاً من تكثيف الترويج والتسويق لـأول، الأمر الذي اعتبره إساءة للحمضيات المتخصصة لهذا الموسم.

واعتبر قرنفلة أنه بدلاً من الاستيراد كل عام، يجب أن يتم التركيز على تنمية زراعة الموز وتطوير الإنتاج محلياً، ولاسيما في ظل مواءمة المناخ والتربة في عدة مناطق لهذه الزراعة التي كانت قديماً منتشرة بكثرة في الساحل السوري قبل «فورة» الحمضيات، وتوجه المزارعين لاقتلاع أشجار الموز واستبدالها بها، أما الآن فإنتاج الموز بسورية ضعيف جداً مقارنة بالطلب، حيث يتزايد حجم الطلب نتيجة ضعف التوعية تجاه البديل «الحمضيات» وأهميتها في هذا الموسم.

وبيّن قرنفلة أن زيادة الكميات المستوردة لن تخفض السعر بالضرورة لفترة طويلة، لأن الاستيراد يكون بناء على سعر القطع الأجنبي، وحسب بعض التجارب لم تنتج زيادة العرض دائماً بخفض السعر.

كما طالب قرنفلة بإعادة دراسة جدوى الحمضيات، وتعديل خريطة زراعتها، لاستبدال مساحات منها بزراعة الموز الذي يلائم الساحل وحوض اليرموك بشكل أساسي، بحيث نصل لتوازن يلبي الطلب المحلي من كلا المنتجين، ويترك فائضاً للتصدير، معتبراً أن السياسات الزراعية تكون إعلامية في بعض الأحيان أكثر منها واقعية، فالتخطيط المضطرب أوقعنا بمطبات عديدة، والحمضيات أكبر مثال عليها.

على حين رأى رئيس اتحاد الفلاحين أحمد إبراهيم أنه لن يكون للقرار أي انعكاس على الفلاح سلباً أو إيجاباً، على اعتبار أن زراعة وإنتاج الموز في سورية نادران ومحدودان جداً.